الأمم المتحدة S/PV.6527

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٥٢٧

الثلاثاء ٣ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-32031 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد الإله محمد الخطيب، المبعوث الخاص للأمين العام إلى الجماهيرية العربية الليبية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد الخطيب.

السيد الخطيب (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على هذه الفرصة لأوافيه مرة أخرى بمعلومات عن الحالة في ليبيا وجهودي المتواصلة لإقامة حوار بين جميع الأطراف المعنية بتنفيذ القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) ومواصلة هذا الحوار. وأود أن أبدأ بتسليط الضوء على آخر التطورات الهامة في ليبيا.

في الآونة الأخيرة، امتدت المعارك الضارية إلى جنوب وغرب البلد. واستمر القتال العنيف بين القوات الموالية للقذافي وقوات المعارضة في المنطقة الغربية والجبال الغربية ومنطقة نالوت، بما في ذلك مدينتا يفرن وزنتان، وكذلك في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد، بما في ذلك الكفرة وجالو.

واندلعت معارك في الجبال الغربية. ونتيجة لذلك، امتدت الاشتباكات إلى مدينة الذهيبة في شرق تونس أثناء محاولات القوات الموالية للقذافي وقوات المعارضة السيطرة على المركز الحدودي الرئيسي على جانبي الحدود الليبية – التونسية، معبر الذهيبة – وازن الحدودي. وقد عزز الجيش التونسي مواقعه على الحدود الجنوبية مع ليبيا. وفر الآلاف من البربر من ليبيا إلى تونس. وفي الركن الجنوبي الشرقي النائي من البلد، يقال إن قوات النظام تقدمت وفرضت سيطرتها على بلدة الكفرة. وفضلا عن ذلك، فقد اقتحمت القوات الموالية للقذافي واحة جالو، جنوب أجدابيا، يوم الأحد ١ أيار/مايو.

على مدار الشهور القليلة الماضية، وكما يعلم المجلس، فإن حدة القتال في تصاعد مستمر في مدينة مصراتة الغربية، وهي ثالث أكبر مدينة في ليبيا والبوابة الرئيسية قبل الوصول إلى العاصمة الليبية، طرابلس. وعلى الرغم من بيان العقيد القذافي الذي بثه التلفزيون في ٣٠ نيسان/أبريل والذي أعلن فيه استعداده لوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات، شريطة أن توقف منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) طائراتها، أعلنت طرابلس فرض حصار بحري على مدينة مصراتة المحاصرة.

وفي ساعة متأخرة من بعد ظهر يوم السبت الماضي، ٣٠ نيسان/أبريل، تلقيت رسالة من العقيد القذافي يقول فيها إن الناتو قصف منزل أسرته وقتل ابنه، سيف العرب، وبعض أحفاده وإنه نجا هو وزوجته من الهجوم. ودعا العقيد القذافي المجتمع الدولي إلى أن يتخذ إجراء، قائلا إن الحالة الراهنة لم تعد محتملة.

وقد رددت بالإعراب عن التعازي للعقيد القذافي وأسرته وجميع الأسر الليبية التي فقدت أبناءها وأحباءها. بالإضافة إلى ذلك، أشرت إلى أن مقتله المأساوي يسلط الضوء على الحاجة إلى الكف فورا عن استخدام القوة بطريقة تفتح الطريق إلى حل سياسي، بما يتوافق مع المطالب والتطلعات المشروعة للشعب الليبي.

وتعرضت مباني الأمم المتحدة في طرابلس للنهب في وقت لاحق من تلك الليلة. وتعين على البعثة الإنسانية التابعة

للأمم المتحدة في طرابلس أن تغادر مؤقتا بسبب الحالة الأمنية العامة. وبعثت إليّ الحكومة برسالة أخرى في ٢ أيار/مايو، تعرب فيها عن أسفها للأضرار التي لحقت بمبنى الأمم المتحدة في طرابلس. واعتذرتْ عن الحادث، وأكدت على أهمية دور الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية.

وبما أن السيد باسكو قدّم قبل بضعة أيام إحاطة إعلامية شاملة للمجلس بشأن الحالة الإنسانية في البلد، فسأقتصر على تقديم آخر التطورات فحسب. لقد فر أكثر من ٠٠٠ ٦٦٥ شخص من ليبيا منذ بداية الأزمة. ومع استمرار الأعمال العدائية في نافوسة/الجبال الغربية، أدى القتال في زنتان ونالوت وحول وازن إلى عبور نحو ٠٠٠ ٣٩ شخص حتى الآن إلى تونس، وأكثر من ٥٠٠ ٢١ منذ ٢١ نيسان/أبريل.

وتم اكتشاف ألغام بحرية قبالة ساحل مصراتة في ٣٠ نيسان/أبريل. وتشير التقارير إلى أن القوات الحكومية تقصف منطقة الميناء وأجزاء أخرى من مصراتة. وقد مُنعت سفينة تابعة للمنظمة الدولية للهجرة من الرسو منذ السبت لإجلاء نحو ٠٠٠ ١ شخص، معظمهم من المهاجرين الأفارقة وعشرات الجرحى من المدنيين الليبيين. وعلّقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عمليات النقل البحري مؤقتا. وحتى الآن، أجلت المنظمة الدولية للهجرة من مصراتة نحو ٠٠٠ ١٢ شخص، معظمهم من رعايا بلدان أخرى. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن هناك ما بين ٥٠٠ إلى ٥٠٠ ١ شخص آخر يحتاج إلى إجلاء.

وأدركُ أن الأعضاء قد تلقوا، منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.6509)، إحاطات إعلامية واسعة في مؤتمري الدوحة والقاهرة من جانب الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية. لذلك، اسمحوا لي بأن أبدأ من تلك اللحظة وما بعدها.

في ١٧ نيسان/أبريل، زرت طرابلس للمرة الثالثة. وكان برفقتي وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري أموس، والتقينا بكبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الوزراء، السيد البغدادي علي المحمودي، وزير الخارجية عبد العاطي العبيدي، ومسؤولين كبار آخرين لمواصلة مناقشة الحالة السياسية والإنسانية في ليبيا على ضوء التطورات الأخيرة. ووقعت الحكومة الليبية على اتفاق يتعلق بالشؤون الإنسانية مع الأمم المتحدة للسماح بوصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى جميع المناطق التي تأثرت جراء الصراع في ليبيا. ووافقت الحكومة على السماح بالوصول الآمن للعاملين في المجال الإنساني لتقديم المساعدة إلى المحتاجين، والسماح للعمال الأجانب بمغادرة البلاد إن رغبوا في ذلك.

وذهبت إلى بنغازي مرة أخرى في ٢٩ نيسان/أبريل للاجتماع بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت. وأنا ممتن للحكومة الإيطالية لتيسيرها هذه الرحلة بالذات وتوفيرها المساعدة اللازمة. والتقيت برئيس المجلس الوطني الانتقالي، السيد مصطفى عبد الجليل، وبالعديد من أعضاء المجلس. والتقيت أيضا بأعضاء المجتمع الدولي والجهات المانحة في بنغازي، وكذلك موظفي الأمم المتحدة، الذين يجد العمل الإنساني الذي يؤدونه تقديراً كبيراً.

وفي جميع اجتماعاتي ومناقشاتي مع السلطات الليبية والمجلس الوطني الانتقالي، كررت دائماً وبقوة نداءات الأمين العام والمجتمع الدولي من أجل التنفيذ الكامل للقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، وأدنت استخدام القوة ضد المدنيين في ليبيا. وذكرتُ أن على الحكومة أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن تلبية طموحات شعبها وكفالة التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن. وفي هذا السياق، حثثت السلطات الليبية على ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، وبخاصة في مصراتة. وجددت الدعوة إلى

التنفيذ الكامل لوقف إطلاق نار حقيقي قابل للتحقق منه كخطوة أولى من عملية سياسية شاملة تؤدي إلى حوار وطني وتحول سياسي حقيقيين. وفيما يتعلق بمصراتة، حثّت الحكومة على وقف جميع الأعمال العسكرية فورا.

وحضرت اجتماع اللجنة المخصصة رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي في ٢٥ نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى الاجتماع بوزراء خارجية اللجنة رفيعة المستوى، التقيت بمسؤولين كبار في الاتحاد الأفريقي، وممثلي للحكومة الليبية، بمن فيهم وزير الخارجية الليبية، وممثلين عن المعارضة. وتصر لجنة الاتحاد الأفريقي على موقفها الداعي إلى ضرورة أن يأتي الطرفان الليبيان إلى طاولة المفاوضات كجزء من عملية سياسية لمناقشة القضايا التي تبعث على القلق البالغ، بما في ذلك وقف إطلاق النار، في إطار القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، وأن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في مراقبة آلية وقف إطلاق النار، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

يتسم دور الاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب مع غيره من المنظمات الإقليمية والدولية، بأهمية بالغة. وما زلت أكرر التأكيد على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وغيرهما، معا لإيجاد حل دائم للأزمة الليبية.

في ٢٨ نيسان/أبريل، التقيت بوزيري الخارجية التركي والإيطالي لمناقشة الأزمة الحالية في ليبيا في إطار القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). ففي أنقرة، تبادلت وجهات النظر مع وزير خارجية تركيا بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وكيفية المضي قدما نحو التوصل إلى حل للحالة في ليبيا. وأكد الوزير مجددا عزم تركيا على القيام بالتنسيق الكامل لكل النشاط الدبلوماسي المتعلق بالأزمة الليبية مع الأمم المتحدة. وكانت الحكومة التركية في الطليعة في تقديم المساعدات الإنسانية، إذْ نقلت مئات الجرحى من مدينة مصراتة الليبية إلى بنغازي الشهر الماضي على متن سفن إنسانية.

والتقيت بوزير خارجية إيطاليا في ٢٨ نيسان/أبريل. وأكدّنا على الحاجة الماسة لحماية المدنيين ومساعدة الشعب الليبي في تلبية مطالبه وتطلعاته المشروعة، مع التأكيد على ضرورة مواصلة تيسير اتباع نهج دولي منسق في تقديم المساعدات الإنسانية لمن هم في أمسّ الحاجة إليها.

واسمحوا لي بأن أنتقل إلى مواقف الأطراف الليبية من وقف إطلاق النار. أبلغني كلٌّ من السلطات الليبية والمجلس الانتقالي المؤقت على السواء بأنهما على استعداد لتنفيذ وقف إطلاق النار ويرغبان في ذلك، شريطة أن يفعل الطرف الآخر نفس الشيء. وقد ذكر الجانبان أنهما على استعداد لوقف جميع الأعمال العدائية إنْ كانت هناك رغبة حقيقية من جانب الطرف الآخر في أن يفعل الشيء نفسه بطريقة عادلة.

ومع ذلك، بالنسبة للسلطات الليبية، يجب أن يقترن وقف إطلاق النار بوضع حد لهجمات منظمة حلف شمال الأطلسي لتمهيد الطريق للحوار الوطني. لقد قالوا لي إنْ توقفت هجمات حلف شمال الأطلسي، فإن الحكومة الليبية ستكون في وضع يمكنها من إجراء مناقشات بشأن الانتخابات والديمقراطية والإصلاح الدستوري. وذكرت السلطات الليبية أن السبيل للخروج من هذا المأزق يتمثل في تحديد تاريخ ووقت معينين لوقف إطلاق النار تحت إشراف مراقبين محايدين، على أن يتوقف عند ذلك في وقت واحد القصف العشوائي ضد العسكريين والمدنيين. ووافق المسؤولون الحكوميون أيضا على أن تضطلع الأمم المتحدة بتنسيق آلية المراقبة الدولية لوقف إطلاق النار، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي.

أما المجلس الوطني الانتقالي، فقد أشار من جانبه إلى أن وقف إطلاق النار لن يكون كافيا لإنهاء الصراع في ليبيا إنْ لم يكن مرتبطاً مباشرة برحيل العقيد القذافي وعائلته. وأوضح المجلس أن موقفه هو أنه لن تكون هناك أي مفاوضات مع العقيد القذافي أو عائلته.

وأكدت لكلا الطرفين أن وقف إطلاق النار الحقيقي والقابل للتحقق منه ينبغي أن يكون جزءا من تدابير أوسع نطاقاً، ليشمل رفع الحصار عن جميع المدن، بخاصة مصراتة وزنتان، وسَحْب القوات العسكرية من جميع المدن، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية وتقديمها فوراً لجميع المدن الواقعة تحت الهجوم العسكري، والإفراج عن جميع المعتقلين، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والإمدادات الطبية، والوقود، وخدمات الاتصالات، إلى جميع أنحاء البلد، وكفالة مرور العمال الأجانب الذين تقطعت بهم السبل في هذه المدن.

أما عن استعداد السلطات الحكومية لبدء حوار وطني، فقد قالت السلطات إنها ترغب في الدخول في حوار سياسي وطني لمناقشة جميع الإصلاحات ذات الصلة في البلد مع جميع المعنيين. إضافة إلى ذلك ذكروا أن المؤسسات الوطنية القانونية قد بدأت التحقيق في الأحداث التي أدت إلى الأزمة، في محاولة للامتثال لقرارات مجلس الأمن.

لقد قدمت الحكومة الانتقالية الوطنية خريطة طريق للعملية الانتقالية. ودعا أعضاؤها المجتمع الدولي للاعتراف بالحكومة الانتقالية الوطنية باعتبارها المحاور الشرعي والوحيد بين الشعب الليبي والمجتمع الدولي. وقد ذكرت خريطة الطريق الخطوات المقبلة التي يتوخون اتخاذها في المجالين السياسي والاقتصادي.

وفيما يتصل بمسألة الأصول المجمدة، ذكرت الحكومة الليبية أنها تواجه في الوقت الحالي نقصاً حاداً في الإغاثة الإنسانية نتيجة لتجميد الأصول الذي فرضته الفقرة ١٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأعربوا عن قلق عظيم من آثار جوانب معينة من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) خاصة في توصيل السلع والخدمات الأساسية لعامة السكان. وفي ذلك السياق طلبت الحكومة السماح باستخدام الأصول المجمدة لتلبية الحاجات الأساسية للشعب الليبي. كما احتجت على بيع النفط الخام.

وبصفتي المبعوث الخاص إلى ليبيا، فإنني على اتصال مستمر مع القادة والمحاورين، على نحو رسمي وغير رسمي. وسوف أواصل بذل أي جهد ممكن في محاولة إيجاد حل دائم للأزمة الليبية وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وفي سبيل النجاح في هذا المسعى، فإن من الأهمية بمكان تعزيز الشعور بتقارب الأهداف والعملية بين جميع الأطراف العاملة في اتجاه الحل السلمي للنزاع الليبي. وقد جاء كل بلد ومنظمة إقليمية من البلدان والمنظمات التي اضطلعت بجهودٍ من أجل الحل الدائم، بأصول وتصورات خاصة. وعليه فسوف أواصل العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات القطرية، بغية التأكد من وحدة هذه الجهود ومن أنها تبعث رسالة متماسكة.

إن مهمتي الفورية هي الاستمرار في إجراء المشاورات العاجلة مع السلطات في طرابلس وبنغازي، ومع المحاورين المعنيين في العناصر الأساسية من القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) – وهي: الوصول غير المقيد إلى المساعدات الإنسانية متى كانت الحاجة إليها، والوقف الفوري لإطلاق النار، وعملية سياسية تلبي تطلعات الشعب الليبي.

ويعد توطيد وجود في مجال العمل الإنساني للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية في بنغازي واتفاق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الموقّع مع الحكومة الليبية في شأن المساعدات الإنسانية، الخطوات الضرورية الأولى نحو ذلك

الهدف. وفي هذا الخصوص، فإن هناك حاجة لأن يكون وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية جزءاً من الحوار، لضمان توفير الحماية للسكان المعرضين للخطر، وتوفير المساعدات الإنسانية لهم، والمحافظة على المجال الإنساني، وتشجيع احترام القانون الإنساني الدولي بشكل أفضل.

ولا مناص من الاتفاق على وقف حقيقي ويحظى بالمصداقية لإطلاق النار من أجل وقف الأعمال العدوانية وقتل المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. ويتعين إعلان وقف إطلاق النار سواء كان رسمياً، أم في خطوة أولى لتفاهم غير رسمي بين القوى المتخاصمة في ليبيا. وقد أعرب الطرفان عن اتفاقهما على الحاجة إلى وقف لإطلاق النار قابل للتحقق منه. وأعمل مع خبراء في الأمم المتحدة وممثلين للمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي على الطرائق المحددة التي يمكن استخدامها.

إن التحدي المتمثل في الاتصالات والمفاوضات تحد متعدد الوجوه وذو حساسية ومقيد زمنياً، حيث تكمن الصعوبة في كيفية الربط بين وقف لإطلاق النار يحظى بالمصداقية والقابلية للتحقق منه، وعملية سياسية دائمة تظل مفتوحة أمام مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة. والصعوبة الرئيسية في هذه المرحلة هي توصّل جميع الأطراف إلى اتفاق بشأن العناصر الأساسية لعملية سياسية تلبي تطلعات الشعب الليبي. ولتحقيق هذا الهدف، آمل أن يستمر تأييد المجلس كاملاً دون أن تعيقه أي عقبات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الخطيب على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.